الفيصل: تهديدات إيران لا تدل على حسن النية

■ الرياض - د ب أ

□ أكد وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل أن التهديدات المباشرة التي تطلقها إيران ضد دول مجلس التعاون الخليجي لا تدل على حسن النية، مؤكداً أن الإنسان يتفاوض مع العدو فما بالك مع الجارة إيران.

وقال الفيصل ، في مؤتمر صحافي عقب انتهاء القمة الخليجية التي عقدت في الرياض على مدار يومين: «إيران دولة جارة ونأمل ألا يكون بيننا وبين إيران أي مشكلة». وأضاف الفيصل: «نأمل أن تكون العلاقات مع إيران على أحسن على ما يرام» إلا أنه تساءل:«لماذا تتبع إيران هذه السياسة... سياسة التهديد تجاه جيرانهم التي تؤدي إلى إساءة العلاقات». وتابع بالقول: «يحاولون تصوير الإنسان العربي على أنه لا يستحق الدخول في الحضارة العالمية، مشيراً إلى أن « التهديدات المباشرة للإمارات العربية المتحدة عن طريق موضع الجزر الثلاثة (التي تحتلها إيران وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، والتهديدات العلنية لن تكون إيجابية، المناورات التي يقومون بها لا تدل على حسن النية». وقال وزير الخارجية السعودي «إذا خطا الإيرانيون خطوة (لحسن النية) سنخطو خطوتين، لا نضمر لإيران أي شر، العلة هي في السياسة التي تتبعها إيران معنا وليس العكس».

قادة مجلس التعاون الخليجي يتبنون اقتراح العاهل السعودي الانتقال إلى مرحلة الاتحاد

■ الرياض - أ ف ب، د ب أ

□ أعلن قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ختام قمتهم العادية في الرياض أمس الثلثاء (20 ديسمبر/ كانون الأول 2011) «تبني» اقتراح العاهل السعودي، الملك عبد الله بن عبد العزيز الانتقال إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد لمواجهة «التحديات»، عبر تشكيل هيئة تتولى تقديم التوصيات الخاصة بذلك. كما طالب قادة دول مجلس التعاون الخليجي السلطات السورية بوقف القمع، ودعوا إيران في الوقت ذاته إلى الكف عن «تدخلاتها المستمرة» في شئونهم الداخلية.

وقال وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل الذي ترأس بلاده الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي خلال مؤتمر صحافي إن «سورية أمر يخص الجامعة العربية وأهم أمر هو وقف القتال وسحب آليات الدمار من المدن وإطلاق المحتجزين».

وأضاف «إذا كانت النوايا صافية، فيجب أن تتم هذه النقاط فوراً». وتابع الفيصل رداً على سؤال أن «البروتوكول (بعثة المراقبين) جزء لا يتجزأ من مبادرة» الجامعة العربية.

من جهته، طالب البيان الختامي للقمة «الحكومة السورية بالوقف الفوري لآلة القتل ووضع حد لإراقة الدماء، وإزالة أي مظاهر مسلحة، والإفراج عن المعتقلين كخطوة أولى للبدء في تطبيق البروتوكول» الموقع.

كما دعا إلى «تطبيق كافة بنود المبادرة العربية».

وعلى الصعيد الإيراني، عبر البيان عن «بالغ القلق لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية» لدول مجلس التعاون و«محاولة بث الفرقة، وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها، في انتهاك لسيادتها واستقلالها». وطالبت الدول الخليجية «إيران بالكف عن هذه السياسات والممارسات». كما أكد القادة «متابعة مستجدات الملف النووي الإيراني بقلق بالغ وأهمية التزام إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية» وشددوا على «جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي، خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية». وتابع البيان أن الزعماء «استنكروا محاولة اغتيال سفير» السعودية لدى واشنطن، عادل الجبير ودعوا «المجتمع الدولي إلى تحمل مسئولياته أمام هذه الأعمال الإرهابية، ومحاولة تهديد استقرار الدول».

إلى ذلك، قال الأمين العام للمجلس، عبد اللطيف الزياني إن القمة قررت «تبني مبادرة الملك عبد الله لتشكل دول المجلس كياناً واحداً ومواجهة التحديات».

وأضاف إن زعماء دول الخليج و«إيماناً منهم بأهمية المقترح وإيجابيته لشعوب المنطقة وبعد تبادل الآراء وجهوا المجلس الوزاري بتشكيل هيئة متخصصة لدراسة المقترحات التي تم تداولها».

وتابع الزياني إن «الهيئة ستقدم تقريراً أولياً في مارس/ آذار 2012 إلى المجلس الوزاري لرفعها إلى القادة على أن ترفع توصياتها النهائية إلى اللقاء التشاوري للقادة».

وكان الملك عبد الله بن عبد العزيز خاطب قادة دول الخليج خلال الجلسة الافتتاحية للقمة الإثنين قائلاً «أطلب منكم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد». لكنه لم يحدد شكل الاتحاد أو الآلية التي سيعتمدها أو المراحل اللازمة لذلك. وبحث القادة شئون السوق الخليجية المشتركة، وخصوصاً الاتحاد الجمركي والاتحاد النقدي في ظل استمرار تعثرهما. وفضلاً عن الهموم الخليجية، طغت على أعمال القمة الاضطرابات في الدول المحيطة والمخاوف من ازدياد النفوذ الإيراني وخصوصاً في ظل الانسحاب الأميركي من العراق وتداعيات ما قد يسفر عنه من فراغ أمني.

وأعلن قادة دول الخليج «دعم موقف الكويت بشأن إنشاء ميناء مبارك الكبير باعتباره يقام على أرض كويتية وضمن مياهها الإقليمية، وعلى حدود مرسومة وفق قرارات الأمم المتحدة».

وشدد القادة على «ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ومنها الانتهاء من مسألة صيانة العلامات الحدودية (...) والتعرف على من تبقى من الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات والأرشيف الوطني» الكويتي.

كما جدد القادة مواقفهم تجاه العراق و«احترام استقلاله ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، وعدم التدخل في شئونه الداخلية تجنباً لتقسيمه». ودعوا «كافة الأطراف والمكونات السياسية في العراق إلى تحمل مسئولياتهم لبناء عراق آمن موحد مستقر ومزدهر بعد الانسحاب الأميركي».

وفي هذا السياق، قال الفيصل إن الانسحاب الأميركي من العراق «شأن أميركي عراقي أما ما سيلي ذلك من ردود فعل وتفاعلات، فلا نعلم كيف ستكون الأمور».

وأضاف «أعتقد أنه بالسرعة الممكنة، لا بد أن يوضح العراق سياسته تجاه دول المنطقة حتى تستطيع أن تتجاوب معه بالشكل المطلوب».

إلى ذلك، أعلن زعماء الخليج «إنشاء صندوق يبدأ بتقديم الدعم لمشاريع التنمية» في الأردن والمغرب، «بمبلغ مليارين ونصف المليار دولار لكل دولة (...) ودراسة مجالات التعاون المشترك وصولاً إلى الشراكة المنشودة».

من جهة أخرى، أعلن وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي «وافقوا على دفع 10 مليارات دولار للبحرين وسلطنة عمان»، مشيراً إلى أن «الأموال في الطريق».

وكانت القمة التشاورية للقادة في الرياض في مايو/ آيار الماضي أيدت انضمام الأردن والمغرب إلى التجمع الإقليمي لنيل العضوية الكاملة، لكن تحفظات بعض الدول الأعضاء ومعارضة أخرى تحول دون ذلك.

قادة دول مجلس التعاون أثناء لقائهم في الرياض

نص البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي

■ الرياض - واس

□ اختتم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في قصر الدرعية بالرياض أمس الثلثاء (20 ديسمبر/ كانون الأول 2011).

وفي بداية الجلسة الختامية تليت آيات من القرآن الكريم. بعد ذلك قرأ معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني البيان الختامي للقمة وإعلان الرياض، فيما يأتي نصهما:

بيان صادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون

رحب وبارك قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالاقتراح المقدم من خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى في خطابه الافتتاحي للدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى المنعقدة في مدينة الرياض بتاريخ 24 محرم 1433هـ الموافق 19 ديسمبر/ كانون الأول 2011 بشأن الإنتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.

وإيماناً من قادة دول المجلس بأهمية هذا المقترح وأثرة الإيجابي على شعوب المنطقة وتمشياً مع ما نصت عليه المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون بشأن تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وبعد تبادل الآراء في المقترح، وجه القادة المجلس الوزاري بتشكيل هيئة متخصصة يتم اختيارها من قبل الدول الأعضاء بواقع 3 أعضاء لكل دولة، يوكل إليها دراسة المقترحات من كل جوانبها في ضوء الآراء التي تم تبادلها بين القادة وتكون اجتماعات الهيئة بمقر الأمانة العامة، ويتم توفير كل ما تتطلبه من إمكانيات إدارية وفنية ومالية من قبل الأمانة العامة.

وتقوم الدول الأعضاء بتسمية ممثليها في موعد أقصاه الأول من فبراير/ شباط 2012، وتقدم الهيئة تقريراً أولياً في شهر مارس/ آذار 2012 إلى المجلس الوزاري في دورته الأولى للعام 2012 لرفعها لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون وترفع الهيئة توصياتها النهائية إلى اللقاء التشاوري الرابع عشر لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون إن شاء الله.

البيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

وصدر عن الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية البيان الختامي الآتي نصه:

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، عقد المجلس الأعلى دورته الثانية والثلاثين في مدينة الرياض، يومي الإثنين والثلثاء 24 و 25 محرم 1433هـ الموافق 19 و 20 ديسمبر 2011، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون. وشارك في الاجتماع، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني.

هنأ المجلس الأعلى خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مشيداً بما اشتملت عليه كلمته، من مضامين سامية، وحرص على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

وقدم أصحاب الجلالة والسمو تعازيهم الخالصة لخادم الحرمين الشريفين، والشعب السعودي، في وفاة المغفور له، بإذن الله، صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، مثمنين الدور المتميز الذي قام به، في تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك على كافة الأصعدة.

كما تقدم أصحاب الجلالة والسمو بتهانيهم الأخوية لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود، على الثقة الغاليه التي أولاها إياه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، باختياره ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة، الصادقة والمخلصة، التي بذلها رئيس الإمارات العربية المتحدة، حضرة صاحب السمو الشيخ خليفه بن زايد آل نهيان، وحكومته الرشيدة، خلال فترة رئاسة سموه للدورة الحادية والثلاثين للمجلس الأعلى، وما أولاه سموه من حرص ومتابعة لتنفيذ قرارات المجلس الأعلى، وما تحقق من خطوات وإنجازات مهمة.

إن المجلس الأعلى إذ يعرب عن بالغ الإشادة والترحيب بالدور الحيوي الذي تقوم به كافة الدول الأعضاء في سبيل الارتقاء بالعمل الخليجي المشترك ومسيرته الخيرة نحو التكامل والتكاتف في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يؤكد على دعمه لهذا الدور واستمراره في كل ما من شأنه أن يسرع بالأداء ويسهل في الإجراءات ويحقق أهداف وتطلعات شعوب دول المجلس بما يكفل ازدهارها وأمنها واستقرارها.

وأشاد المجلس الأعلى بالنهج السليم والثوابت الوطنية التي ينتهجها جلالة الملك، حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ولما تحقق من أمن واستقرار وطمأنينة في ربوع مملكة البحرين، معرباً عن تقديره البالغ للخطوات الجادة والرؤية الشاملة التي اتخذها جلالته من أجل دعم أسس دولة القانون والمؤسسات والتعايش السمح بين جميع أطياف المجتمع.

ويؤكد المجلس الأعلى بهذا الشأن وقوفه وتأييده الكامل والتام والدائم لمملكة البحرين وقيادتها الرشيدة في كافة الإجراءات التي تتخذها لضمان الحفاظ على الوحدة الوطنية والإصلاح والتنمية والتطوير وسلامة المملكة وأمنها واستقرارها ومواجهة أية تحديات أو تهديدات تتعرض لها.

وانطلاقاً من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك، والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل، استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري، وما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك منذ الدورة الماضية في المجالات كافة، الاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والقانونية، والصحية، والتعليمية والثقافية. كما بحث تطورات القضايا السياسية الإقليمية والدولية، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة وأتخذ بشأنها القرارات اللازمة، وذلك على النحو التالي:

التعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية

وافق المجلس الأعلى على دراسة مجالات التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون وكل من المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، وشكّل عدداً من لجان التعاون المتخصصة في هذا الشأن وصولاً إلى الشراكة المنشودة. كما قرر المجلس الأعلى إنشاء صندوق خليجي للتنمية، يبدأ بتقديم الدعم لمشاريع التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، بمبلغ مليارين ونصف المليار دولار، لكل دولة. وكلف المجلس الأعلى وزراء المالية بدول المجلس بدراسة النظام الأساسي والهياكل المطلوبة لإنشاء الصندوق.

مسيرة العمل المشترك في مجال الشئون الاقتصادية

بحث المجلس الأعلى الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس وأعرب عن ارتياحه لما تشهده اقتصادات دول المجلس من نمو ملحوظ وما تحقق في دول المجلس من تنمية شاملة في مختلف القطاعات، رغم ما يمر به الاقتصاد العالمي من أزمات ، مؤكداً حرصه على تعزيز القدرات الإنتاجية لهذه الاقتصادات بما يزيد من إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين. واستعرض مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون من خلال ما رفع إليه من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والأمانة العامة بهذا الشأن، وقرر ما يأتي:

* اعتماد الهوية الشخصية كإثبات هوية لمواطني دول المجلس في القطاعين العام والخاص في جميع الدول الأعضاء، على أن تقوم الجهات المعنية في الدول الأعضاء بإصدار التشريعات والقرارات الخاصة في هذا الشأن.

* اعتماد القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية (الأسهم، السندات و الصكوك، ووحدات صناديق الاستثمار) في الأسواق المالية بدول المجلس، وقرر العمل بها بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لمراجعتها والعمل بها بصفة إلزامية.

* اعتماد نظام الرفق بالحيوان ونظام مزاولة المهن الطبية البيطرية، ونظام المستحضرات البيطرية، وقرر العمل بها بصفة إلزامية.

* اعتماد نظام مصادر المياه السطحية والجوفية، ونظام مصادر مياه التحلية ، ونظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها، وقرر العمل بها بصفة استرشادية لمدة سنتين تمهيداً لتحويلها إلى أنظمة (قوانين) إلزامية.

* اعتماد «لائحة السلامة للسفن ذات الحمولات الصغيرة التي لا تشملها المعاهدات البحرية الدولية في دول المجلس».

* إقرار ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس (إصدار 2012) والعمل بها اعتباراً من يناير/ كانون الثاني 2012.

كما أطلع المجلس الأعلى على التقارير المرفوعة له بشأن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي، ومشروع سكة حديد دول المجلس.

الإنسان والبيئة

وافق المجلس الأعلى على الخطة الخليجية لمكافحة الأمراض غير المعدية، 2011 ــ 2020. كما وافق المجلس على اعتماد المعايير السعودية لاعتماد المنشآت الصحية كمعايير مرجعية خليجية، وكلف وزراء الصحة بدول مجلس التعاون بدراسة إمكانية اعتماد المجلس المركزي السعودي لاعتماد المنشآت الصحية كمركز خليجي مرجعي.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة قراراته الخاصة بتطوير التعليم في دول المجلس، وعلى تقرير الأمانة العامة